

خفض المصاريف التشغيلية 15% لتوفير 3.7 مليار درهم في موازنة دبي 2010

شهد سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة الطيران المدني بدبي رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية لحكومة دبي ورشة عمل لمتابعة تنفيذ موازنة العام المالي 2010 التي نظمتها الدائرة المالية بعنوان «معا لتنفيذ أمثل للموازنة» وذلك بحضور 150 من المديرين العموميين ومديري إدارات الشؤون المالية والموارد البشرية في أكثر من 40 دائرة وهيئة ومؤسسة محلية وذلك بنادي ضباط شرطة دبي بالقرهود الخميس الماضي. وافتتح الورشة عبد الرحمن صالح آل صالح مدير عام دائرة المالية بكلمة استعرض خلالها جدول الموازنة العامة لإمارة دبي والتي تم إعدادها بالتعاون بين الدائرة المالية والدوائر والمؤسسات المحلية المعنية تحت إشراف لجنة إعداد الموازنة العامة للعام 2010 واللجنة العليا للسياسة المالية وتم اعتمادها وتوزيعها على الدوائر. وأوضح صالح أن تنفيذ بنود الموازنة سيتم بالتعاون بين الدائرة المالية والدوائر المحلية على مدار شهور العام 2010 بحيث ينتقل موظفو الدائرة المالية على مدار العام إلى الإدارات المالية في الدوائر للمساعدة في تنفيذ بنود ميزانيات الدوائر. وكشف صالح في تصريحات خاصة لـ «البيان» عن أن الدوائر الحكومية مطالبة بتخفيض المصاريف التشغيلية المدرجة في الموازنة بنسبة 15% لتوفير 3 مليارات و707 ملايين درهم في إطار الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها لخفض العجز في الموازنة والبالغ 5 مليارات و990 مليون درهم وبذلك ينحصر العجز في مبلغ مليارين و283 مليون درهم يتم تغطيته من ترشيد نفقات الدوائر الموزعة على باقي شهور السنة. وطالب صالح الحضور بالعمل على خلق وابتكار الأفكار الجديدة والإبداعية التي تساهم في تخفيض وترشيد المصروفات التشغيلية مشيراً إلى إمكانية تعميم تبادل الأفكار الناجحة بين الدوائر والمؤسسات الحكومية لتحقيق ما يمكن أن يسمى ترشيد الإنفاق الإبداعي دون التضيق على الموظفين أو إقلال مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور.

تعليق

النفقات الحكومية الجارية وتشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي (مشروعات البنية الأساسية) أو زيادة في رأس المال الإنتاجي (مؤسسات وهيئات حكومية) ويغلب عليها طابع الدورية والتكرار من سنة إلى أخرى ويطلق عليها أحياناً النفقات العادية ويتم تمويلها من خلال الإيرادات العادية والتي تعد الضرائب أهمها. وهي نفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية وأيضاً ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية وتشمل الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وقيمة كافة المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيير عمل الحكومة بجميع وحداتها. وتتمثل اساليب الترشيح في : 1 - عدم تجاوز أي دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المخصص لها في الموازنة بأي حال من الأحوال وعلى كل دائرة ترتيب أولويات الإنفاق وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط النشاطات التي لا تتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص. 2- على كل دائرة حكومية تقدير بنود نفقاتها وفقاً لمؤشرات الانجاز والإنفاق الفعلي وقدرتها على تنفيذ برامجها وليس على المعيار التاريخي وفي كل الحالات ينبغي ألا يتجاوز السقف المخصص لها. 3- ضبط عمليات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات تكلفة الصيانة المرتفعة مع التركيز على الاستعمال الضروري للسيارات الحكومية. 4- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها إلى في حالات الضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات بجودة عالية يتم ذلك من خلال عدم التعيين على الوظائف المحدثة والشاغرة إلا بقرارات عليا وإلغاء الوظائف الشاغرة التي لا تحتاجها الدوائر الحكومية وترشيد النفقات التشغيلية بشكل لا يؤثر على مستوى الخدمة المقدمة. 5- ضرورة اعتماد منهجية جديدة في احتساب الدعم الحكومي المباشر للمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني والممول من الخزينة العامة بحيث يتم وفق الاحتياج الفعلي ووصولاً إلى خفضه تدريجياً. 6 - البحث في ترشيد بعض البنود ذات الاعتمادات المالية المتزايدة سنوياً والتي لا تتناسب مع البرامج المحددة لنشاط الدائرة الحكومية.



الدولية

انخفاض الاقتراض العالمي 10 بالمائة في الربع الأخير من عام 2009

صفحة 02

رئيس البنك الدولي يستبعد ركوداً على مرحلتين

صفحة 02



الإقليمية

السعودية تنفق 2.5 مليار ريال على توسعة مطارات المملكة

صفحة 03

صعود احتياطي النقد الأجنبي للاردن الى 10.9 مليار دولار في يناير

صفحة 03



الإخبارية

تحسن كفاءة رأسمال بنوك دبي يكشف تناقضات معايير التصنيف

صفحة 04

جهاز أبوظبي للاستثمار بدأ الخروج من بورصة الأردن

صفحة 05



1 مارس 2010

انخفاض الاقتراض العالمي 10 بالمائة في الربع الأخير من عام 2009

كشف بنك التسويات الدولية (BIS) الأحد أن حجم الاقتراض المالي العالمي انخفض خلال الربع الأخير من عام 2009 بنسبة 10 بالمائة، حيث أن المقيمين في البلدان التي تعاني من ركود في النمو، على وجه الخصوص، أخذوا يقلصون ديونهم. وجاء في بيان صادر عن المصرف المذكور أن حجم المبالغ المالية التي جرى اقتراضها في العالم خلال الربع الأخير من العام المنصرم بلغ 1.778 تريليون دولار أمريكي، بينما ارتفعت نسبة تسديد الديون 4 بالمائة خلال نفس الفترة. وأردف بيان قائلا: "لقد عكست نماذج الإصدارات المالية المحلية إلى حد ما الطبيعة المتفاوتة للتعافي الاقتصادي". وأضاف بالقول: "ارتفعت نسبة الأموال التي جناها المقيمون في البلدان ذات الأسواق الناشئة بنسبة 19 بالمائة في تعاملات الأسواق الدولية خلال الربع الأخير من العام الماضي، وذلك مقارنة بالربع الثالث من نفس العام." وأوضح البيان أن المقترضين في الدول المتقدمة خفضوا بالمقابل إصداراتهم المالية بنسبة 38 بالمائة خلال نفس الفترة. وفي منطقة اليورو، فقد انخفضت نسبة الإقتراض بمعدل النصف، إذ بلغ حجم الأموال المقترضة 111 مليار دولار، إذ أن المقترضين في بريطانيا خفضوا فعليا ديونهم المستحقة في السوق الدولية، وبلغ صافي الاسترداد المالية 26 مليار دولار. أما في دول أخرى، مثل استراليا وكندا حيث كانت إجراءات التعافي أكثر حزمًا وجرأة، فقد ارتفع حجم الإقتراض. وقد تمكنت بعض المؤسسات المالية في دولة الإمارات من تسديد خمسة مليارات دولار، وذلك على الرغم من تأثير المنطقة بأزمة عجز شركة دبي العالمية عن سداد ديونها المالية أواخر العام الماضي.

المصدر: BBCArabic :

بريطانيا تتعافى من أشد ركود منذ الحرب العالمية الثانية

أظهرت ارقام رسمية معدلة يوم الجمعة الماضية ان الاقتصاد البريطاني نما في الاشهر الثلاثة الاخيرة من 2009 بوتيرة أسرع مما كان مقدرًا في السابق لكن الركود الذي استمر 18 شهرا والذي تعافى منه اتضح انه كان أكثر حدة. ورحب وزير المالية البريطاني اليستير دارلينج بتعديل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاخير من العام الماضي الي 0.3 بالمئة من تقدير أولي بلغ 0.1 بالمئة لكنه قال انه ما زالت هناك مخاطر كبيرة ولا يمكن حتى الان سحب اجراءات تحفيز الاقتصاد. وظهر موعد بدء خفض الانفاق العام كأحد أهم نقاط الاختلاف بين الاحزاب السياسية قبل انتخابات عامة من المتوقع ان تجرى في السادس من مايو ايار مع قول حزب المحافظين المعارض ان العجز القياسي في الميزانية يجب خفضه بشكل أسرع مما تخطط له الحكومة العمالية. ومن المتوقع ان يبقي بنك انجلترا المركزي الاسبوع القادم اسعار الفائدة بلا تغيير عند مستوى قياسي منخفض يبلغ 0.5 بالمئة وأن يبقي برنامجه لشراء الاصول لدعم الاقتصاد معلقا. ونما قطاع الخدمات بنسبة 0.5 بالمئة وهو معدل أسرع خمس مرات من التقدير الأولي. وجرى ايضا تعديل نمو الناتج الصناعي بالرفع الي 0.4 بالمئة من تقدير أولي بلغ 0.1 بالمئة. ورغم النمو في الربع الرابع فان الناتج المحلي الاجمالي سجل في 2009 انكماشا بلغ 3.3 بالمئة مقارنة مع العام السابق. وتعني احدث التعديلات ان الناتج الاجمالي انخفض على مدى 18 شهرا بنسبة 6.2 في المئة وهو ما يزيد عن المستوى المقدر سابقا والبالغ 6 بالمئة مما يجعله أشد ركود تعانیه بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية. لكن محللين قالوا ان الارقام ينبغي ان تخفف المخاوف بشأن فرص نمو الاقتصاد البريطاني.

المصدر: Reuters :

رئيس البنك الدولي يستبعد ركودا على مرحلتين

صرح رئيس البنك الدولي ان ركودا اقتصاديا على مرحلتين غير مرجح لكن ما زالت هناك حالة من عدم اليقين في الوقت الذي يخرج فيه الاقتصاد العالمي من الركود. وأبلغ زوليك اجتماعا للجنة بریتون وودز "الاقتصاد العالمي لم يعد على حافة الهاوية لكننا بالتأكيد لم نتجاوز مرحلة الخطر بأي حال." وأضاف انه بينما تتعافى الاقتصادات فانه توجد اخطار غير مرئية وان اعادة تسعير مخاطر الديون السيادية ستكون أحد التحديات في 2010 .

تعليق

يعني الركود الاقتصادي انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، أو نموا سلبيا في النمو الاقتصادي الحقيقي لمدة فصلين متعاقبين أو أكثر من السنة. يُشار إلى أن معظم حالات الركود الاقتصادي في العالم كانت قصيرة. ويمكن مشاهدة آثار الركود في الانخفاض الكبير بالنشاط الاقتصادي لعدة أشهر، مما يعكس انخفاضا بالناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للدولة، وفي زيادة البطالة وانخفاض الإنتاج الصناعي وانخفاض تجارة التجزئة. ويبدأ الركود بعد أن يصل النشاط الاقتصادي إلى أوجهه، وينتهي بعد أن يصل الاقتصاد إلى أدنى درجة في النمو. وبعدها يبدأ الاقتصاد مرحلة جديدة يعاود فيها الصعود إلى الأعلى فيما يعرف بالنمو الاقتصادي. ويصاحب فترة الركود انخفاض في النشاط الاقتصادي العام وزيادة في عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض في حجم الاستثمارات وأرباح الشركات. وقد يصاحب الركود انخفاض كبير بالأسعار أي انخفاض في معدل التضخم، وقد يصاحبه أيضا ارتفاع كبير في معدل التضخم. ويطلق على الركود لفترة طويلة الكساد الاقتصادي، والذي يوصف إذا كان خطيرا بالانهيار الاقتصادي.

المصدر: Reuters :

1 مارس 2010

السعودية تنفق 2.5 مليار ريال على توسعة مطارات المملكة

ذكرت وكالة الانباء السعودية أن المملكة العربية السعودية ستنفق 2.5 مليار ريال (666.7 مليون دولار) على توسعة مطارات في البلاد. وذكرت الوكالة "اشتملت هذه المشاريع على تطوير وانشاء وتوسعة ثلاثة وعشرين مطارا داخليا تخدم حوالي 9 ملايين راكب سنويا." وتشمل المشروعات اقامة مطار جديد في الطائف بغرب المملكة ويتكلف 20 مليون ريال الى جانب تطوير مطار نجران في الجنوب بتكلفة 300 مليون ريال ومن المقرر الانتهاء من العمل في العام المقبل. وعززت السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي الانفاق على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية في العام الماضي من أجل تحفيز الاقتصاد خلال الازمة المالية العالمية. وتعهدت المملكة بانفاق أكثر من 400 مليار دولار في اطار خطط تنويع الموارد الاقتصادية وتحديث البنية التحتية لتوفير المزيد من الوظائف لسكانها البالغ عددهم 18 مليون نسمة وهو رقم اخذ في الازدياد. (الدولار يساوي 3.750 ريال سعودي)

المصدر: : واس

صعود احتياطي النقد الاجنبي للاردن الى 10.9 مليار دولار في يناير

أظهرت بيانات للبنك المركزي الاردني ارتفاع صافي احتياطي النقد الاجنبي في الاردن الى 10.904 مليار دولار في نهاية يناير من 10.879 مليار دولار في ديسمبر. وارتفع صافي احتياطي النقد الاجنبي 40 في المئة مسجلا رقم قياسيا عند 10.87 مليار دولار في نهاية ديسمبر مقارنة مع نهاية 2008 في ظل نمو المدخرات بالدينار الاردني. وبلغ احتياطي الاردن 7.74 مليار دولار في نهاية 2008 وشهد اتجاهها صعوديا منذ أن أدت اعادة شراء دين بقيمة ملياري دولار في مارس 2007 الى هبوط الاحتياطي الى 5.2 مليار دولار. وعزا مصرفيون ارتفاع احتياطي النقد الاجنبي بصفة رئيسية الى سياسة البنك المركزي بالسماح باتساع فرق سعر الفائدة مع الدولار لصالح الدينار مما شجع البنوك والمودعين على الاحتفاظ بالاموال بالدينار. وأحد اهداف السياسة النقدية هو حماية الدينار المرتبط بالدولار وهي السياسة التي قال عنها صندوق النقد الدولي انها خدمت الاقتصاد بشكل جيد وان الحفاظ على احتياطات البلاد يعد ضروريا حتى يتمكن الاردن من تمويل وارداته وخدمة الدين الخارجي. وفي العام الماضي ساعدت الزيادة المطردة في الاحتياطات أيضا البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة لتحفيز النمو.

تعليق

السياسة النقدية (Monetary Policy): يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام. وتتخلص أدوات السياسة النقدية في التالي:

- 1- **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):** يقوم البنك المركزي بشراء وبيع السندات الحكومية باستخدام عمليات السوق المفتوحة، وذلك بهدف التأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود في الاقتصاد.
- 2- **الاحتياطي القانوني (Required Reserve):** يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانوني، حيث لا يمكن للبنك التجاري التصرف بهذا المبلغ. وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المطلوب.
- 3- **سعر الخصم (Discount Rate):** تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بفرض سعر فائدة معين يسمى بسعر الخصم. ويعتبر سعر الخصم من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من التأثير على سعر الفائدة

المصدر: Reuters :

مع تضاعف التجارة البينية 6 مرات خلال 8 أعوام الهند تتطلع لمضاعفة الإمدادات السعودية لها من النفط الخام

قالت الحكومة الهندية إن السعودية مستعدة لمضاعفة إمداداتها من النفط الخام إلى الهند لتصل إلى 40 مليون طن ارتفاعا من نحو 25.5 مليون طن حاليا لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بحسب بيان صدر عقب اجتماع وزير النفط الهندي شري مورلي ديورا مع نظيره السعودي علي النعيمي في الرياض. لكن البيان لم يحدد إطارا زمنيا لزيادة إمدادات الخام السعودي إلى الهند. جاء ذلك مع بدء رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ زيارته للسعودية وهي الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء هندي للمملكة منذ نحو 3 عقود. وفيما يتعلق بالطاقة التكريرية، قال أشوك سينها رئيس شركة بهارات بترول يوم كورب إن الهند ستضيف مليون برميل يوميا الى طاقتها التكريرية على مدى عامين مما سيرفع صادرات الخام السعودية الى الهند بواقع 500 ألف برميل يوميا على مدى العامين المقبلين. وكان مسؤول حكومي هندي قال الخميس الماضي إن الحكومة عرضت بيع 10% من مصفاة باراديب المزمعة التابعة لشركة النفط الهندية الحكومية الى شركة أرامكو السعودية مقابل نحو 650 مليون دولار. وبالتزامن مع الزيارة، أشارت دراسة صادرة عن البنك السعودي الفرنسي إلى أن صادرات السعودية إلى الهند تضاعفت 7 مرات بين عامي 2000 و 2008 بينما تضاعفت واردات المملكة من الهند 6 مرات خلال الفترة ذاتها. وأشارت الدراسة إلى ميل الميزان التجاري بين البلدين لصالح المملكة بفائض وصل إلى 67.3 مليار ريال عام 2008. بينما سجلت الواردات السعودية من الهند 18 مليار ريال عام 2008. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وهي تحتل المركز الرابع بين أبرز الشركاء التجاريين للهند بعد الصين والولايات المتحدة والإمارات.

المصدر: : الأسواق.نت

1 مارس 2010

تحسن كفاءة رأسمال بنوك دبي يكشف تناقضات معايير التصنيف

أظهر الارتفاع القياسي لمستوى كفاءة رأس مال بنوك دبي الرئيسية، والذي زاد متوسطه في العام 2009 على 19,3%، متناقضات ومغالطات وكالات تصنيف ائتماني عالمية قامت بوضع أربعة بنوك عاملة في الإمارة تحت المراجعة تارة والتخفيض تارة أخرى. وفيما أكدت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد اند بورز» في تقرير حديث لها أن كفاءة رأس مال البنوك تبقى العامل الإيجابي الرئيسي ضمن معايير التقييم، وذلك على خلفية ارتفاع هذا المعدل لدى البنوك الخليجية بنهاية الربع الثالث من 2009، إلا أنها قامت بخفض تصنيفها لأربعة من بنوك دبي على المديين القصير والطويل، للتأثر بالصعوبات التي تواجهها دبي على صعيد الاقتصاد الكلي والتمويل. وعلى إثر ذلك، قامت بنوك ومؤسسات، منها بنك الإمارات دبي الوطني، بالاستغناء عن خدمات وكالة «ستاندرد أند بورز لخدمات الاستثمار» في تصنيف الشركتين المصرفيتين التابعتين لمجموعة الإمارات دبي الوطني وهما بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني. وبدد الأداء المتوازن للبنوك الوطنية الرئيسية الأربعة العاملة في إمارة دبي (الإمارات دبي الوطني ودبي الإسلامي والمشرق ودبي التجاري) خلال العام 2009 وتحقيقها نتائج متوازنة على صعيد الأرباح والتشغيل، المخاوف التي أثارها وكالات تصنيف من توقع تدهور أصول هذه البنوك وقيامها بتخفيض التصنيفات الائتمانية الممنوحة لها بسبب عدم استقرار البيئة التشغيلية. وتجاوزت بنوك دبي مستوى كفاءة رأس المال المحدد عند 11% من قبل المصرف المركزي، وذلك بعد أن نجحت البنوك الرئيسية الأربعة المدرجة بسوق دبي المالي في الحفاظ على متوسط ملاءة قوي خلال العام 2009 بلغت نسبته 19.3%. ووفقاً للمصرف المركزي، فإن معدل كفاية رأس المال المطلوب تحقيقه لدى البنوك هو أدنى من ذلك بكثير، إذ يفترض أن يبلغ 12% في شهر يونيو 2010 بالنسبة لجميع البنوك العاملة في الدولة، بحسب متطلبات اتفاقية «بازل 2». وأكد محللون ماليون أن وكالات تصنيف ائتماني استهدفت في الآونة الأخيرة بشكل خاص المصارف المحلية، فعمدت إلى تخفيض تصنيف بعضها من دون مبررات موضوعية ومن دون الاعتماد على القدرات المالية والائتمانية لهذه الشركات والمصارف. ويرى محللون أن هذه التصنيفات لو جاءت متدرجة ومبنية على مكانة المصارف المالية لكانت مقبولة. وبحسب محللين، فإن هناك تأثيراً للضرورة على بعض الشركات والمصارف المحلية، ولكن المؤسسات المساهمة المحلية والخليجية في وضع أفضل من مثيلاتها في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، وذلك بحكم بعدها عن مركز الأزمة المالية العالمية وضالة تورطها مع مؤسسات المركز. وأظهرت البيانات المالية لعام 2009 لبنوك دبي الرئيسية، الإمارات دبي الوطني والمشرق ودبي التجاري ودبي الإسلامي، تمتع رؤوس أموال هذه البنوك بمستويات كفاءة تراوحت بين 17.5% و20.8% مقارنة مع متوسط تراوح بين 11.4% و14.1% في العام 2008، لتتجاوز بذلك المستوى المحدد لعامي 2009 البالغ 11% وكذلك مستوي العام 2010 البالغ 12% والذي طالب المصرف المركزي مؤخراً البنوك بتحقيقه قبل نهاية يونيو المقبل. وتوضح نسبة كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأسمال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى، وتعتبر أداة لقياس ملاءة المصرف. وكلما ارتفعت كفاءة رأس المال تعكس قدرة المصرف على تسديد التزاماته.

تعليق

تجلت الأزمة واضحة قبل أيام عندما أصدر بنك كريدي سويس تقريراً قال فيه إن القيمة العادلة لسهم شركة الاتحاد العقارية المدرجة في بورصة دبي هي ثلاثة فلسات فقط، وهو ما أدى إلى انخفاض في سعر السهم بأكثر من 30% خلال أسبوع واحد، علماً بأن القيمة الاسمية للسهم التي دفعها المكتتبون في الشركة هي 100 فلس، ويتم تداوله في السوق هذه الأيام بحدود الخمسين فلساً، بعد أن كان يتداول بأكثر من درهمين في الأعوام السابقة. وردت الاتحاد العقارية على تقييم الشركة العالمية بمقاطعتها، وكذبت ما جاء في تقريرها لتكون بذلك رابع شركة إماراتية كبرى تقطع علاقاتها مع وكالة تصنيف عالمية، إذ سبقتها مجموعة الإمارات دبي الوطني المصرفية التي استغنت عن خدمات وكالة ستاندرد أند بورز، وكذلك دبي القابضة المملوكة بالكامل لحكومة دبي، وطاقة المملوكة لحكومة أبو ظبي اللتان أوقفنا تعاملهما مع ستاندرد أند بورز أيضاً.

المصدر: : الاتحاد

دبي تفتتح محطة للرحلات البحرية وتدشن الباخرة كوستا

افتتحت دبي محطة للرحلات البحرية ودشنت باخرة إيطالية عابرة للمحيطات ستسير رحلات من المركز السياحي لمنطقة الخليج. وقال حمد بن مجرن المدير التنفيذي لسياحة الأعمال بدائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي "قبل ست أو سبع سنوات كان لدينا عشرة آلاف مسافر (في رحلات بحرية). في 2009 ارتفع هذا الرقم إلى 263 ألفاً من المسافرين بحراً وتوقع زيادة في السنوات القادمة." وأضاف أن من المتوقع ارتفاع عدد مرتادي الرحلات البحرية الذين يزورون دبي 35 بالمئة في 2010. وتعد دبي أيضاً مركز التجارة والأعمال في المنطقة. واستضافت المحطة التي تسع أربع سفن رحلات تدشين الباخرة الإيطالية كوستا دلزيوسا وهو ما قال منظمو الحدث أنها سابقة لتدشين سفينة رحلات في المنطقة والباخرة كوستا دلزيوسا التي تسع 2800 مسافر هي الاحداث لشركة الرحلات الإيطالية كوستا التابعة لمجموعة كارنيفال أكبر مشغل للرحلات البحرية في العالم. وستسير الباخرة التي يجمع تصميمها الداخلي بين الخطوط العربية التقليدية والإيطالية الحديثة رحلات من دبي. ورسد كوستا دلزيوسا في محطة ميناء راشد قرب الباخرة كوين اليزابيث 2 التي تنتظر تجديدها. كانت دبي اشترت الباخرة كوين اليزابيث 2 في 2007 مقابل 100 مليون دولار لتحويلها إلى فندق فاخر. كانت استثمار العالمية الذراع الاستثمارية لمجموعة دبي العالمية المثقلة بالديون قالت الشهر الماضي أنها ألغت خطأ لنقل كوين اليزابيث 2 إلى جنوب أفريقيا وتعتبر الباخرة ضمن الأصول والحييزات المميزة التي قد تعرضها دبي للبيع.

المصدر: Reuters :

الجهات الحكومية تسحب 24.5 مليار درهم من ودائعها لدى البنوك

سحبت الجهات الرسمية الحكومية في الدولة 24.5 مليار درهم من ودائعها لدى البنوك خلال يناير الماضي، وهبطت هذه الودائع بنسبة 11.7 بالمئة لتصل إلى 188.8 مليار درهم في نهايته مقابل 213.6 مليار درهم نهاية ديسمبر 2009. ويأتي التراجع في حجم الودائع الحكومية لدى البنوك مع بداية العام للوفاء بمتطلبات والتزامات هذه الجهات الرسمية والتزامات إنفاقها، وهو ما أدى إلى المساهمة في زيادة حجم الفجوة ما بين القروض والودائع لدى البنوك إلى 47.1 مليار درهم. وكان لتراجع الودائع الحكومية لدى البنوك تأثير سلبي في حجم السيولة المحلية بالمعنى الأوسع «m3»، حيث تراجعت بمقدار 12.7 مليار درهم خلال يناير الماضي مقارنة مع الشهر الذي سبقه، ووفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي، فقد هبطت حجم هذه السيولة «m3» بنسبة 1.4 بالمئة، وذلك من 946.8 مليار درهم نهاية ديسمبر 2009 إلى 934.1 مليار درهم في نهاية يناير 2010. والواضح أن سحب الجهات الرسمية جزءاً من ودائعها خلال يناير الماضي كان له تأثير واضح على السيولة لدى البنوك التي هبطت بعد أن تراجع مجمل الودائع لديها بمقدار 14.5 مليار درهم لتصل إلى 968.1 مليار درهم نهاية يناير الماضي، لكن ما خفف من حدة تراجع السيولة هو زيادة الودائع من قبل القطاع الخاص بمقدار 5 مليارات درهم في يناير الماضي، إضافة إلى زيادة السيولة المحلية الضيقة «m1» بمقدار 7.1 مليار درهم، والمعبر عنها بالودائع النقدية التي يمكن للعملاء سحبها من البنوك وقت ما شاؤوا من دون إشعار البنك مسبقاً وهي ودائع جارية، وحجم النقد المصدر من قبل البنك المركزي والمتداول في السوق. وأدى تراجع الودائع لدى البنوك إلى زيادة الفجوة ما بين القروض والودائع بمقدار 14.0 مليار درهم إلى 74.1 مليار درهم في يناير الماضي مقابل 35.1 مليار درهم في ديسمبر 2009.

تعليق

الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي بمعنى انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية أهمها :

- السياسات المالية والنقدية : حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلاً تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرّة) في هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنين معاً أو لجوئها إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام .
- تطور النظام المالي : كلما تطورت الأنظمة المالية أدت إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية كإشياء النقود ، وكذلك إلى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار .
- التوسع الاقتصادي : يمكن للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود إلا انها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلائم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلائم مع الوضع الاقتصادي .

المصدر: : الرؤية الاقتصادية

جهاز أبوظبي للاستثمار بدأ الخروج من بورصة الأردن

قالت صحيفة محلية أردنية ان جهاز أبوظبي للاستثمار، وهو أكبر صندوق سيادي في العالم، أوشك على الانتهاء من عمليات بيع واسعة لأسهمه في سوق عمان المالي استعداداً لنقل استثماراته إلى دولة أخرى في المنطقة، لكن الصحيفة لم تكشف من هي هذه الدولة. وأشارت صحيفة "الغد الأردنية" إلى أن الصندوق استكمل الأسبوع الماضي عمليات بيع على أسهم عدد من الشركات باستثناء نحو 400 ألف سهم يمتلكها في البنك العربي القيادي. ونقلت الصحيفة عن وسطاء في السوق قولهم ان الجهاز نفذ خلال الأسبوع الماضي عمليات بيع على كميات وحصص من أسهم كانت لأغراض المتاجرة في شركات البوتاس ومناجم الفوسفات والمستثمرون العرب المتحدون. وتشير "الغد" إلى أنه بعد جلسة يوم الثلاثاء الماضي وهبوط سهم البنك العربي إلى أدنى مستوى له في تاريخه وملاسته 10.03 دينار للسهم، فان مفاوضات جرت بين إدارة الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي بمشاركة مستثمر آخر رفيع المستوى لشراء ما تبقى من أسهم لدى جهاز أبوظبي للاستثمار، وبالغلة حينها حوالي 800 ألف سهم، إلا أن تلك الأمور بقيت في إطار الحديث. وبحسب مركز إيداع الأوراق المالية فان الجنسية الإماراتية جاءت في المرتبة الثانية في عمليات البيع بعد الأردنيين يوم الثلاثاء الماضي حيث تم بيع 264.8 ألف سهم، بلغت قيمتها السوقية 1.62 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 6.6%، من القيمة السوقية في عمليات البيع في تلك الجلسة.

المصدر: : الأسواق.نت



1 مارس 2010

GOVERNANCE الحوكمة

أولاً: تعريف الحوكمة والهدف منها

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ". كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ". وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسئولية.

ثانياً: محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

ثالثاً: معايير الحوكمة

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوماً لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام 2004. وتتمثل في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، أيضاً أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار



1 مارس 2010

4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعمالين وحملة السندات والموردين والعملاء.
5. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

رابعاً: الحوكمة في الامارات العربية المتحدة (نقلا عن موقع هيئة الاوراق المالية و السلع)

أصدر معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد /رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي ، وسيتم العمل بالقرار اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. ويأتي هذا القرار تعديلاً لضوابط الحوكمة التي أصدرتها الهيئة في إبريل من العام 2007، والتي تبعتها قرار بمنح الشركات فترة اختيارية للتطبيق تنتهي في نهاية إبريل 2010 . وكان معالي سلطان المنصوري رئيس مجلس إدارة الهيئة قد وجه إلى ضرورة الاستفادة من الفترة الاختيارية لتطبيق ضوابط الحوكمة للتعرف على رأي الشركات المساهمة العامة والمؤسسات التي شرعت في تطبيق هذه الضوابط، والاستفادة من النتائج التي خلصت إليها هذه الشركات في إجراء تعديلات تمكن من تحقيق النتائج المرجوة من إصدار القرار؛ خصوصاً ما يتعلق بالارتقاء بمستوى التنظيم والرقابة المالية نظراً للأهمية البالغة لذلك في وقاية النظام المالي من الأزمات وتوفير الحماية للمساهمين، وكذلك ما يتصل بتعزيز الشفافية لما في ذلك من أهمية قصوى لدى المستثمرين في أسواق رأس المال الذين يحرصون على الاستثمار في الأسواق والشركات التي تطبق مستويات أعلى من الحوكمة. وأكد معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة على أهمية أن تكون نظرة الشركات المدرجة للحوكمة وتطبيقها نابعة من منطلق أنها إطار يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات ومراقبتها على أعلى مستوى ضماناً لتحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية، بحيث تساهم التعديلات الجديدة في تحفيز الشركات على الالتزام بهذه الضوابط وتعزيز إدراكها لأهمية هذه القواعد في دعم الانضباط المؤسسي وترسيخه فضلاً عن دورها في الارتقاء بالممارسات السليمة للأعمال فضلاً عن توفير أعلى مستويات العدالة والاستقلالية. وقد استهدفت التعديلات الجديدة على ضوابط الحوكمة تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية من خلال إيجاد نظام رقابة داخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في أي من أسواق الأوراق المالية المحلية، وذلك على النحو المتبع في الأسواق المالية العالمية، وبما يتوافق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدولة. يذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة -حرصاً منها على تلافي الوقوع في الأزمات والحد من أثارها- كانت سباقة في الشروع في تطبيق قواعد الحوكمة على كافة الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة باعتبار ذلك هدفاً استراتيجياً تسعى الهيئة إلى إنجازه، ومن التعديلات التي تضمنها القرار الجديد تحديد الشركات الملزمة بتطبيق ضوابط الحوكمة في جميع الشركات والمؤسسات التي أدرجت أوراقاً مالية لها في أحد أسواق الأوراق المالية بالدولة وعلى أعضاء مجالس إدارتها، ونظراً للطبيعة الخاصة بهيكل الملكية لبعض الشركات فقد تم استثناء الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية من تطبيق هذه الضوابط. وتضمن القرار تحديداً لشرط المعاملات المالية ذات الأهمية والذي يعد أحد الشروط الواجب التحقق منها لتحديد استقلالية عضو مجلس إدارة الشركة، بحيث تعتبر المعاملات المالية ذات أهمية إذا تجاوزت في مجموعها نسبة 5% من رأس مال الشركة المدفوع أو مبلغ خمسة ملايين درهماً أو ما يعادلها من عملة أجنبية أيهما أقل. كما تضمن القرار تعديلاً هاماً بشأن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت فأصبح من بين مهامها إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعمالين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وأناط القرار باللجنة التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة. كذلك فقد تضمن القرار ضرورة أن يكون لدى الشركة نظاماً محكماً للرقابة الداخلية، تمتع فيه إدارة الرقابة الداخلية بالاستقلال الكافي الذي يمكنها من أداء مهامها، وذلك من خلال تعيينها مباشرة لمجلس إدارة الشركة، ومستهدفاً تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر بالشركة، وتطبيق قواعد الحوكمة فيها على نحو سليم، بالإضافة الى التحقق دوماً وباستمرار من التزام الشركة والعمالين فيها بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها. وأكد القرار على ضرورة استقلالية المدقق الخارجي للشركة، وأوجب أن يكون مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها، وتحققاً لذلك فقد حظر القرار على المدققين القيام ببعض الأعمال خلال فترة توليهم مراجعة التقارير المالية للشركة، وذلك بناء على الدراسات التي أعدتها الهيئة وبعض المؤسسات المعنية حول أهم الممارسات الدولية في هذا الشأن. وشملت التعديلات تحديد الجزاءات التي يمكن توقيعها على الشركات غير الملتزمة بتطبيق هذه الضوابط، وقد تمثلت هذه الجزاءات في إنذار الشركة لإزالة أسباب المخالفة، وتعليق إدراج الورقة المالية للشركة، أو إلغاء إدراجها، أو فرض غرامة مالية لا تتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون.